



ISSN1813-1719

## مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

تعنى بالبحوث الإدارية والاقتصادية  
والمحاسبية والمعلوماتية

دورية فصلية علمية محكمة

### الفكر المحاسبي بين غايات المحاسبة الحديثة ومتطلبات الشريعة الإسلامية

المدرس - شكر محمود

كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة تكريت

## المستخلص

يلاحظ الباحث في الفكر المحاسبي أن هناك اتجاهها واسعا نحو الاهتمام بمتطلبات الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات تحديدا نظرا لاتساع ونمو المشروعات الاقتصادية الإسلامية وخاصة المصادر وشركات التأمين وبيوت الاستثمار الإسلامية والمعتمدة لأصول فقه المعاملات في إدارة معاملاتها المالية . ولما كانت المحاسبة توصف بأنها أشد العلوم الاجتماعية استجابة للتغيرات البيئية ، فإن الفكر المحاسبي الحديث لابد وان يستجيب للمطالبات الواسعة بإعادة النظر في معطياته بما يتلائم وظروف وطبيعة المجتمع الإسلامي وما تمليه متطلبات الشريعة الإسلامية وانعكاساتها على منهجية هذا الفكر .

إن عالمية الإسلام تتطلب بناء فكر محاسبي إسلامي قادر على إيجاد الحلول الناجعة للمشاكل المحاسبية النظرية أو الإجرائية ، نابع من شمولية الإسلام وعالميته ، وهذا الفكر لا يحق له الانغلاق على مجموعة من الممارسات المبنية على بعض الأسس الشرعية المقصرة على فواعد مجتزأة من الفقه الإسلامي ، كما أن الفكر المحاسبي الغربي يلائم ظروف بيئه الأعمال الغربية فقط لأنه وليد هذه البيئة ، والنقل العشوائي لهذا الفكر قد ولد فكراً محاسبياً مشوهاً دفع الكثيرين إلى محاولات البحث عن طرق لتطويع هذا الفكر كما في تجربة النظام المحاسبي الموحد في العراق المشار إليها في البحث

### **Accounting thought between modern accounting purposes and requirements of Islamic Sharia (Islamic law)**

The searcher notice there is a large heading to get attention with requirements of Islamic Sharia specifically treatments jurisprudence, by raising and growth Islamic economic entities that depending on treatments jurisprudence in there commercial transaction, accounting could describe the most reflex able social sciences to change of environment, so the modern accounting thought must respond to wide recommendations by reviewing to there facts to convenient according to consequences and circumstances of Islamic society, and what is given by Islamic Sharia and there reflections to thought methodology.

The Islam global requests build AccountoIslamic thought capable to find perfect solutions to theoretical and procedurally accounting problems, all of this comes from global and comprehensiveness of Islam it self. There is no doubt this thought do not consider just small practices based on Sharia but go more to business entities in which sector, so the western accounting thought is not convenient but western business environment because of this thought is belong to there environment.

So the random learn from AccountoIslamic thought cause a distorted accounting thought as most of searcher try to find a ways to subjugation this thought as same as trying test united accounting system in Iraq as shown in this search.

## المقدمة

تشكل التطورات الكثيرة التي يشهدها العالم في النواحي المختلفة للحياة الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية تحدياً كبيراً أمام الفكر المحاسبي الوضعي . الأمر الذي دفع القائمين على هذا الفكر إلى توسيع مجالات البحث المحاسبي ، واختلاف مداخل هذا الفكر سواء كانت كمية أم سلوكية أم اجتماعية ، فان التطورات المحاسبية لابد لها وان تأتى متسبة مع تطورات الظروف البيئية التي تشكل بيئة عمل المحاسب سواء كانت هذه الظروف خارجية أم داخلية.

ومن المعروف إن المحاسبة الحديثة نشأت وتطورت استجابة للتغيرات البيئية ، وان المنهج الفكري المحاسبي الوضعي قد نشأ في بيئة تختلف عن البيئة الإسلامية الاقتصادية والاجتماعية . عليه فان استعارة هذا المنهج بشكل مبister دون مراجعة حياثات نشوءه. يتنافى مع منهج البحث العلمي السليم. وان كان هذا لا يعني الانغلاق عن التجارب الإنسانية وصرف النظر عنها . كما ان الانفتاح على الفكر الغربي لا يعني في الوقت نفسه إهمال تأصيل فكر محاسبي إسلامي يلائم البيئة الإسلامية ، كما وأن ذلك لا يمنع محاولة استكشاف المفاهيم المحاسبية الإسلامية في تراثنا الإسلامي ، ذلك إن بناء فكر محاسبي إسلامي أصيل ومعاصر سيبعد المحاسبة الإسلامية عن كونها محاسبة نخبوية تقصر على الباحثين في جامعات المجتمع الإسلامي وبعيدة عن التطبيق الميداني . يندرج ذلك تحت فكرة اسلامة المحاسبة ضمن محاولات اسلامة المعرفة بشكل عام بحثاً عن إطار فكري إسلامي للمحاسبة يتوازن مع فقه المعاملات في الشريعة الإسلامية . ولا بد إن يبني هذا الإطار على منهجية إسلامية قوية وشاملة تعمل على توظيف الإمكانيات الفكرية للعاملين في البحث الأكاديمي المحاسبي ، ولا بد إن ترتكز هذه المنهجية على أساس من المعرفة المحاسبية التي كانت سائدة في عصور الدولة الإسلامية والتي يعتمد الباحثون الغربيون إغالها وإسقاط دور العرب المسلمين في تكوين البناء الفكري المحاسبي الحالي ( ولَوْ أَتَبَعُ لِحَقٌّ أَهْوَاءِهِمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذَكْرِهِمْ عَنْ ذَكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ ) ( المؤمنون: ٧١ ) وهكذا فان فكرة اسلامة المحاسبة سيكون لها معناها الخاص الذي يندرج ضمن مشكلة البحث عن هوية لفكرة محاسبي إسلامي يتميز بالخصوصية كون المحاسبة أحد العلوم الاجتماعية التي تمثل ظاهرة اجتماعية ذات علاقة بزمن محدد وبيئة معينة إلا أنها تختلف عن باقي العلوم الاجتماعية في ديناميكيتها وقدرتها على التغير استجابة للظروف البيئية المستجدة . إن خصوصية المجتمع الإسلامي تفرض وجود فكر محاسبي متميز قادر على توفير البيانات التي تلائم هذه الخصوصية والتي يمكن في ضوئها ترشيد قرارات إدارات المؤسسات الاقتصادية الإسلامية التي شهدت في الآونة الأخيرة نمواً واتساعاً كبيرين كالبنوك وشركات التأمين الإسلامية بالإضافة إلى شركات الاستثمار الإسلامية ، خاصة بعد ثبوت عجز الفكر المحاسبي الوضعي عن استيعاب المعاملات المالية الإسلامية . الأمر الذي دفع الجهات المشرفة على العمل المحاسبي إلى محاولة تبني عملية إصدار معايير محاسبية تتوازن مع متطلبات الشريعة الإسلامية عامة وفقه المعاملات بشكل خاص ، ولا تعني هذه المحاولة إعادة ربط الفكر المحاسبي الحالي بالماضي وانقطاعه عن الحاضر والمستقبل ، إذ لا بد من تصور للتأثير المتبادل للماضي والحاضر والمستقبل . فالبناء الفكري المحاسبي المنشود لا بد إن يخضع لأصول فقه

المعاملات ) ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنْ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهُ أَوْ لَا تَبْغُ أَهْوَاءَ اللَّهِ ذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ( ) .  
الجائحة: ١٨

لذلك فإن الباحث في الفكر المحاسبي سيجد نفسه أمام التساؤل الآتي: هل تتماشى شروط نشأة وتطور الفكر المحاسبي في الدولة العربية الإسلامية وشروط النشأة الحديثة لهذا الفكر؟ وما هي انعكاسات اختلاف هذه الشروط على تكوين هذا الفكر؟ بديهيًا ستكون إجابة التساؤل الأول نفيًا ، فنشأة المحاسبة في الدولة العربية الإسلامية استمدت جذورها وتأصيلها من الشريعة الإسلامية وأصول فقه المعاملات ، في حين إن تفاصيل الحاجة إلى رأس المال بعد ظهور الشركات المساهمة وتطور المانيفاكتورا<sup>(٠)</sup> إلى سلسلة المصانع الحديثة قد تركت الباب مفتوحًا للتعامل بالربا مثلاً وهو أمر تحرمه الشريعة الإسلامية تحريمًا قاطعاً .  
فعوامل البيئة مختلفة وهذا بديهي ، لكن هل يولد هذا الاختلاف فكراً محاسبياً مختلفاً؟ من المنطقي اختلاف الفكر المحاسبي بين البيئتين ، إلا إن مقدمات النشأة والتطور قد تلتقي في بعض عواملها ومن بين هذه العوامل متطلبات اللغة والسوق وعوامل أخرى سيأتي البحث على ذكرها.

**هدف البحث :** يمثل البحث محاولة متواضعة وبسيطة لتدبر مقدمات نشأة الفكر المحاسبي الحديث واثر الفلسفة الغربية والنظرية الى الحياة التي يعكسها الفكر الغربي في صياغة هذا الفكر ورسم خطوط منهجه و كذلك محاولة البحث في إجراء مقارنة بسيطة لعوامل نشوء هذا الفكر كما يحددها الكتاب الغربيون وبين عوامل نشأة الفكر المحاسبي في الدولة العربية الإسلامية واثر كل من هذه العوامل في رسم اتجاهات هذا الفكر وأهمية كل من :

- بناء فكر محاسبي إسلامي أصيل ومعاصر.
- دراسة لمقارنة مصادر الفقه المحاسبي بين متطلبات الشريعة الإسلامية (فقه المعاملات) ومصادره في البناء الفكري المحاسبي الحديث .
- البحث في فكر محاسبي إسلامي يقوم على ثوابت قطعية من أصول العقيدة الإسلامية واستيعاب الحكم الصالحة من التراث الإنساني يكون قادرًا على التفاعل مع مشكلات العصر ، إذ لا بد من فكر محاسبي إسلامي قادر على تقديم مدخل تاريخي إسلامي للفكر المحاسبي انتلاقاً من إن ( لا دولة دون محاسبة ) .

**مشكلة البحث :** تتبع مشكلة البحث من حاجة المجتمع الإسلامي إلى مدرسة فكرية محاسبية إسلامية يستمد المحاسب منها مفاهيمه الفكرية بهدف تحديد إطار شرعي لهذه المفاهيم تستند إليه المعالجات المحاسبية خاصة مع تزايد النشاط الاقتصادي الإسلامي كما شهدت بذلك هيئة المحاسبين الدوليين .

(٠) الورشة الصناعية

**فرضية البحث :** يقوم البحث على الفرضية الآتية : إن بناء فكر محاسبي إسلامي يتسم بالأصالة والمعاصرة سيعيد المحاسبة الإسلامية عن كونها محاسبة نخبوية . وان خصوصية الفكر المحاسبي الإسلامي تتجلّى في بحثه عن تنظير لواقع المحاسبة في المجتمع الإسلامي المعاصر وتأكيده على الأخذ بما ينفع من الفكر المحاسبي الحديث وإعادة هيكلته في إطار محاسبي إسلامي أصيل ومعاصر .

### **أثر عوامل البيئة الغربية في نشأة الفكر المحاسبي المعاصر**

تعد المحاسبة أكثر العلوم الاجتماعية تأثيراً بالبيئة وأشدّها قدرة على الاستجابة لمتطلبات هذه البيئة لذلك فإن رؤية الباحث في الفكر المحاسبي لا بد وان تأتي متسقة مع اثر هذه العوامل في رسم وتحديد اتجاهات هذا الفكر ، ويعد الدين بما يفرضه من التزامات على تابعيه احد هذه العوامل .

يمثل الفكر المحاسبي الحديث ولديه لبيئته الغربية بمتغيراتها التي امتدت لقرون من التطور بدءاً من لوقا باشيوولي ( كما يرى البعض ) وصولاً إلى آخر حلقات هذا التطور والمتمثلة بالمعايير المحاسبية . فقد أشار مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) في النشرة (٤) إلى (أن أهداف القوائم والتقارير المالية تتأثر بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ) ولعل أهم سمات هذا الفكر هي الذاتية المطلقة التي تعود إلى عوامل نشأة هذا الفكر وتطوره ومن بينها التطور الرأسمالي والصراع الطبقي والنظرية إلى الدين ، كما إن طغيان الجانب النفعي الذي ساد المجتمع الغربي يعد أحد عوامل تكريس هذه الذاتية . وانطلاقاً من اثر عوامل البيئة في صياغة وبناء الفكر المحاسبي فقد جاء هذا الفكر في بعض الأحيان تكريساً لهذه العوامل إذ يرى ليتلتون إن ظهور القيد المزدوج (يطلق عليه في بعض الأحيان : محاسبة القيد المزدوج ) رهن بتواافق مجموعة من المتطلبات أو الشروط ويعدها أساسية أو ذات تأثير جوهري لخلق البيئة الملائمة لظهوره ، وأنها لم تكن موجودة قبل لوقا باشيوولي أو إن أثرها كان ضعيفاً في بيئه الأعمال . وقد قسم ليتلتون هذه المتطلبات بالشكل الآتي (كام ، ٢٠٠٠ : ٨-٥)

- ١- متطلبات مادية: وتمثل بالملكية الخاصة ورأس المال والتجارة والائتمان.
- ٢- متطلبات اللغة : وتضم الكتابة والنقود والحساب .

وهو لا ينفي قيام هذين النوعين من المتطلبات في الحضارات ما قبل النهضة الأوروبية الحديثة إلا أنها ( لم تكن تحمل في طياتها الزخم الكافي في الحضارات القديمة لكي تدفع بالقيد المزدوج إلى الظهور )، ويذهب فيرنون كام نفس المذهب محاولاً تفسير هذه المتطلبات على أنها ( ظهور ونمو المشروعات التجارية ذات الحجم الكبير ) والذي كان وراءه ثلاثة عوامل كما يحددها الباحث نفسه :

- ١- الروحية الرأسمالية والمتمثلة بحافز البحث عن الكسب الذاتي .
- ٢- الأحداث الاقتصادية والسياسية التي صبّغت تلك المرحلة التاريخية كاتساع التبادل التجاري وظهور السوق المعقّدة ( أسواق المنتجات وأسواق عوامل الإنتاج ).
- ٣- التطورات التكنولوجية والمتمثلة ببواشر الثورة الصناعية المت salariّة .

تمثل الروح الرأسمالية أنماطاً معينة من السلوك المدفوع بحافز البحث عن الكسب الذاتي ويأتي هذا الكلام تأييداً لمقوله ليتلتون ( إن فكرة رأس المال الإنتاجي لم تكن قائمة

في ذلك الوقت ) وهو يقصد العصور القديمة السابقة لعصر باشيوولي والمحددة بالعصور الرومانية والإغريقية كما يحددها فيرنون كام بمخطط الحضارات. إلا إن المفكر الاجتماعي ماكس فيبر ينافق ذلك الرأي بقوله ( إن الرأي القائل بأن عصرنا العقلاني الرأسمالي يتسم بوجود واقع اقتصادي أقوى من ذلك الذي كان قائماً في فترات سابقة ما هو إلا رأي جاهل، ويرى سومبارت إن هناك نزعة متصلة نحو الرأسمالية وبالتالي نحو الربح لدى الأوربيين باعتبارها جزءاً من ثقافتهم ذات السمة العقلانية التي تكاملت على يد ديكارت لتصبح جزءاً من المدخل العلمي الذي حدد إطار الثقافة الأوروبية . ويبالغ سومبارت في أهمية القيد المزدوج للرأسمالية بحيث يرى ( انه لا يمكن لأحد إن يتصور ماذا ستكون عليه الرأسمالية بدون القيد المزدوج ) وبقدر تعلق الأمر بالربح يرى سومبارت(كام ، ٢٠٠٠ : ١٠) :

١- يمثل المشروع الرأسمالي الأداة التي تحقق الربح، وان المحاسبة كانت ضرورية في تطور هذه الأداة وذلك من خلال:

- الإمكانية التي تتيحها محاسبة القيد المزدوج في فصل الملكية عن الإدارة وتوفير البيانات لمساءلة الإدارة من قبل المالك .

- الدورة المحاسبية بدءاً من فتح حساب رأس المال المستثمر في المشروع وانتهاءً بعودة التدفق النقدي إلى هذا الحساب .

إن القول بان المحاسبة كانت وراء تطور الشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة كما يفهم من كلام سومبارت أعلاه يمثل تناقضاً مع آراء الكثير من المفكرين والباحثين في أدب نشأة المحاسبة الحديثة الذين لهم رؤية معاكسة لذلك . إذ يرى هؤلاء إن ظهور الشركات المساهمة وما ترتب عليه من انفصال الملكية عن الإدارة وظهور الإدارة العلمية الحديثة كانت هي أهم العوامل التي وضعت المحاسبة أمام أحد أمرين : ( أما الأخذ بعملية التطور أو مغادرة عالم الأعمال ) .

ولعل من إنصاف القول بان محاسبة القيد المزدوج كما يطلق عليها أحياناً قد ساهمت في توفير الأدوات لكلا الطرفين الإدارة والمالكين في تحقيق أهدافها .

فالتأثير كان متبدلاً بين الاثنين الأداة (المحاسبة) والبيئة ( عالم الأعمال ) .

٢-مساهمة المحاسبة في صياغة مفهوم راس المال الكمي إذ يمكن بمراجعة بسيطة لحساب راس المال تحديد مقدار راس المال المستثمر في المشروع وان هذا التحديد قد ساهم في خلق مفهوم الربح . تلائم هذه الفكرة اهتمام الإدارة والمستثمرين لحسابات راس المال قبل ظهور الاهتمام بحسابات نتيجة لاحقاً . كما إن حساب رأس المال لم يخلق مفهوم الربح إلا انه ساهم في سهولة تحديده .

ويسهل عام سومبارت يرى إن القيد المزدوج يعد أحد الأدوات التي وجهت تطور الرأسمالية من ناحيتين بما خلق الربح والعقلانية الاقتصادية التي يحدد تأثير القيد المزدوج عليها بثلاثة اتجاهات :

أ- تسهيل عملية احتساب الإنتاج والاستهلاك من خلال تسجيل الأحداث الاقتصادية .  
ب- إن القيد المزدوج يسمح بتحليل العمليات والأحداث الاقتصادية وصياغة الأهداف الازمة لتطور منظم وبالتالي التخطيط والسيطرة ( الرقابة ) .

## جـ- بناء إطار نظري لتفسير طبيعة الاقتصاد الرأسمالي من خلال تحديد مصطلحات محاسبية مثل الموجودات والمطلوبات والتكاليف ... الخ

إن هذه النظرة إلى نشأة وتطور المحاسبة تعتمد سمات الفكر الغربي الحديث إلا وهي ذاتية هذا الفكر واعتباره منشأ العلوم وإغفال دور الأمم الأخرى في بناء وتكوين الفكر الإنساني ومنه المحاسبي ، فالملاحظ هنا انه غالباً ما يتم ربط الانجازات الفكرية والعلمية بأصول أو غريبة. ولا ينبغي لعاقل إن يأخذ على الفكر الغربي صياغته لفكرة بما يتلائم فلسفته ونظرته إلى الحياة إلا إن إغفال دور الآخرين يعد مجانبة للحقيقة، كما إن توجيهه الانتقاد إلى الفكر الغربي كونه مبنياً لتكريس عوامل نشأته الذاتية لا تعني سلبية مطلقة لهذا الفكر . فهو وليد ظروفه وببيئته لذلك فهو ملائم لهذه البيئة أكثر من غيرها ، وتشخيص هذه الانتقادات في مجتمع إسلامي لا يعني إطلاق الدعوة إلى إهمال هذا الفكر والابتعاد عنه كما يحلو للبعض تصوره (فالعلوم الاجتماعية تعد قاعدة ومنطلقاً للعلوم الأخرى وفي ضوء فرضيات وقواعد ونظريات هذه العلوم يتم تحديد غايات الإنسان ودوافعه الحياتية ومنها يستمد مبررات وأوجه نشاطه ودلائلها المعرفية ويحاول البحث عن صياغة لعلاقاته المختلفة واثر هذه العلاقات بين أبناء الجماعة الواحدة ) (العلواني، ١٩٩٠: ٣٣)، عليه فان محاولة صياغة الإطار الفكري لنظرية المحاسبة باعتبارها التأثير العلمي للممارسات المحاسبية قد تأثرت إلى حد كبير بهذه النظرة . وقد نتج عن ذلك مجموعة من العوامل السلبية في هذا الفكر الغربي والتي انسحبت على الفكر المحاسبي ضمناً منها(العلواني، ١٩٩٠: ٣٤)

**١- محدودية مصادر المعرفة ومنها المعرفة المحاسبية :** حيث تم حصر مصادر الفكر بالفعل الإنساني وحده وبذلك ابتعد كثيراً عن مصدر ثر وهام وأساسي من مصادر المعرفة وهو (الوحي الإلهي ) القادر على الإحاطة التامة والمعرفة الشاملة المستغرقة . فالعقلانية بصفتها الأداة الوحيدة لتحليل الظواهر وتفسيرها تعنى التخلّي عن الاجتهاد وعن الدين بصفته وهي من عند الله فهي تعتبر الدين ظاهرة اجتماعية يمكن تفسيرها بالعوامل الاقتصادية والتاريخية التي أنتجتها. فإذا ما لجأت إلى الدين لتفسير ظاهرة معينة (وهو لجوء نادر أو مستحيل تقريباً) فإن اللجوء يتم في إطار الضرورة الفكرية النخبوية . وحيث أن لا وجود لعقلانية واحدة في المجال العلمي فهي في الميدان الرياضي تختلف عنها في ميدان العلوم الطبيعية ، والعقلانية في العلوم الإنسانية تختلف عنها في سابقتها (اللاوي ١٩٩٠: ٢٣). وبقدر تعلق الأمر ببناء الفكر المحاسبي الحديث فإن اقتصار عملية البناء في المجتمع الغربي على العقل الإنساني وحده والبحث عن معالجات للمشاكل المحاسبية قد أغفل مصادر ثرة المعرفة المحاسبية إلا وهي المصادر الشرعية مما أدى إلى تشتيت العقل الإنساني بين المداخل المختلفة للفكر المحاسبي كالمدخل الأخلاقي ونظرية الوكالة وغيرها بحثاً عما يؤطر الممارسات المحاسبية ، فالعمل المحاسبي سبق الفكر في المحاسبة الحديثة ، على العكس من ذلك فان الفكر المحاسبي قد سبق الممارسات المحاسبية في الإسلام باعتبار إن هذا الفكر يستمد تشرعياته ومنهجه من مصادر الشريعة الإسلامية كما سنرى لاحقاً .

**٢- محدودية وسائل اختبار المعارف العقلية :** حيث تم حصرها بالتجريب وحده وجعل الكافل الوحيد لصحة المعرفة أو العلم هو التجربة ( المنطق التجريبي ) بحيث أصبحت التجربة كل شيء وفي كل شيء . وقد أدى ذلك إلى بطء تطور الفكر المحاسبي لما يتم به

العمل المحاسبي من خطورة نتاج عنها تحفظ الفكر المحاسبي في إيجاد المعالجات المحاسبية السريعة للظروف البيئية المستجدة والمتسارعة التطور ، فاستغرق تطور الممارسات المحاسبية طرق وسياسات ثم فروض ثم مبادئ قرorna طويلة من التطور البطيء بحثاً عن معايير محاسبية تشكل إطاراً متقدماً عليه لممارسات الفعل المحاسبي ولعل مرد ذلك إلى تفاوت بيئات العمل المحاسبي أيضاً.

**٣- إخضاع العلوم الاجتماعية والسلوكية إلى مقاييس علوم الفيزياء والرياضيات والعلوم التطبيقية الأخرى :** شجعها على ذلك النجاح الهائل الذي حققه الانجازات العظيمة التي توصل إليها العقل الإنساني في هذه العلوم، ورغم اعتبار المحاسبة من العلوم الاجتماعية إلا أنها تفرد عنها في رقمية القياس المحاسبي واعتماده وحدة النقد كأداة لقياس ، إلا إن هذا القياس يواجه تحدياً كبيراً إلا وهو اعتماده مبدأ الكلفة التاريخية كأساس لقياس نتيجة النشاط وتحديد المركز المالي للمنشآت خاصة في ظروف تغير الأسعار الأمر الذي أدى إلى إفراط البيانات المحاسبية المدرجة في القوائم والتقارير المالية من محتواها وأضطر الباحثين في الفكر المحاسبي إلى البحث عن مداخل عديدة لمعالجة ذلك .

**٤- المحدودية والانحصار في النظرة والميدان مكاناً وزماناً :** حصر الفكر الغربي نفسه في البيئتين الزمانية والمكانية الغربيتين ، وذلك في افتراضاته وما بناه بعد ذلك على هذه الافتراضات دون محاولة تعدي هاتين البيئتين إلى النظرة الإنسانية العالمية كما حاول بشتى الوسائل فرض هذه التطبيقات على المجتمعات الأخرى ودونها مراعاة لظروفها كما إن قسم من هذه المجتمعات سعت بنفسها إلى استيراد هذه النماذج وحالات الفشل التي منيت بها هذه المجتمعات أكثر من إن تحصى . وما تجربة تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العراق إلا إحدى هذه الحالات فقد جاء هذا النظام بمجموعة من المعالجات المحاسبية أشبه بالقوالب الجامدة والتي عملت على تقييد المحاسب بهذه القواعد تقييداً جاماً في حدودها ، فإذا ما واجهت المحاسب حالة مستجدة لا مثيل لها في دليل هذا النظام للمعالجات المحاسبية يقف المحاسب عند نصوص هذه المعالجات حيران ، وفي هذا تقييد غير مبرر للإبداع المحاسبي لأن الحالات المحاسبية المستجدة لا تنتهي بسبب لا نهاية عالم الأعمال المتعدد دوماً . كما إن تحديد المعالجات يمثل تقييداً للفكر المحاسبي الذي يجب إن يتصرف بالمرونة العالمية والقدرة على الاستجابة لمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية ، لذلك لا ينبغي إن ينطوي هذا الفكر على معالجات مبدئية تصل إلى الحافات الدنيا للتوجيه المحاسبي . صحيح إن هناك مبادئ محاسبية قد أصبحت مسلمات غير خاضعة للنقاش إلا إن قسماً منها قد ثبتت الحاجة إلى إعادة النظر فيه بسبب تغير ظروف البيئة الخارجية (مبدأ الكلفة التاريخية مثلاً) كما إن هناك اتجاهها بدأ يظهر مؤخراً نحو منحى الابتعاد عن سياسة التحفظ لما تسببه هذه السياسة من بلبلة وعدم ثبات وعدم استقرار التطبيق وتباين النتائج (القاباني ، ١٩٨٣: ١٩) إن استقاء الفكر المحاسبي للممارسات المحاسبية من بيئته مغايرة ينبغي إن يأخذ بنظر الاعتبار إن الفكر والعلم بشكل عام هو تراث إنساني ساهمت في صنعه حضارات متعددة ومع ذلك فإن هذا القول قد ينطوي على جوانب من الغفلة بسبب مادية الفكر الآخر ، مادية الفلسفة والمنهج ، والتي غالباً ما تكمن في فرضيات المعرفة ومقدماتها ولا يعد هذا مأخذنا على الفكر الغربي ، إنما يقع القصور على من يقتبس دونوعي دون مراعاة لظروفه ونظرته إلى الحياة وعوامل بيئته الخاصة . فالتفكير المحاسبي الحديث اعتمد مصادر متعددة

ومن بيئات مختلفة لكل منها خصوصيتها الفائمة ولا يمكن اعتبار هذه المصادر جميعاً أصلاً قائماً جاماً للحلول العلمية للمشاكل المحاسبية ، ذلك إن كل حل من الحلول المحاسبية قد تم وضعه لمشكلة محاسبية نشأت في بيئتها ، كما انه كان ناتجاً عن الحاجة التي اقتضته وال الحاجة تختلف اعتباراً عند الناس بحسب بيئتهم ووجهة نظرهم في الحياة ، فالإسلام قد حسم مسألة الربا حسماً لا رجوع عنه ، في حين إن النظام الرأسمالي يبحث دائماً عن وسائل وسبل زيادة الفائدة وان تحريمها سيحرم بيئه الأعمال من مصادر التمويل ، اخذين بنظر الاعتبار إن الإسلام لم يحرم مسألة إلا ووضع لها حلولاً بدائلة .

### **اثر عوامل البيئة الإسلامية في نشأة الفكر المحاسبي :**

إن الرؤية الغربية لنشأة وتطور المحاسبة والتي روج لها الكثير من الكتاب في مجال الفكر المحاسبي أمثل ليتلتون وباتون وسومبرت وكام وغيرهم ، تفتدها العديد من الآراء التي أثبتتها الدراسات التاريخية ، فالنهضة الأوروبية لم تتوفر بتوفير المتطلبات المادية ( الملكية الخاصة ورأس المال والتجارة والائتمان ) والتي طرحتها ليتلتون وغيره من الكتاب كأساس مادي لنشأة القيد المزدوج إذ من غير المنطقي إن تخلو الحضارات القديمة والتي ظهرت ما قبل اليونانية والرومانية من هذه العوامل أو المتطلبات ، فهل كانت الحضارات السومرية والبابلية ومن بعدها الحضارة الإسلامية تفتقر إلى هذه العوامل ، كلام لا يقبله العقل . إذ يرى (Have) أن (ظهور المحاسبة لم يكن في الجمهوريات الإيطالية وان الإيطاليين قد علموا بالمحاسبة التي وصلتهم من شعوب أخرى ) ، كما يشير Chatfield إلى إن بلاد ما بين النهرين قد شهدت مستوىً راقياً من الحياة لازدهار الصناعة والصيغة والتجارة وذلك قبل ميلاد السيد المسيح بأكثر من أربعة آلاف وخمسمائة سنة وان التطور التجاري والاجتماعي الذي شهدته هذه المنطقة من العالم استدعى اختراع وسيلة لإثبات الأحداث اليومية بغض النظر عن كونها سياسية أم اجتماعية أم دينية وبضمها الاقتصادية ، وهذه الظروф ولدت البيئة المناسبة لاختراع الكتابة والحقيقة إن التقدم التجاري والاقتصادي والاجتماعي قد ارتبط هو الآخر باختراع الكتابة فكلاهما سبب ونتيجة للأخر . فقد اختراع الفينيقيون أحرفهم الخاصة لإثبات معاملاتهم المالية ويعود إليهم أصل ونشأة لتجارة الدولية في العالم القديم كما هو معروف . والحقيقة إن اختراع الكتابة كان بهدف حفظ الحسابات وليس لكتابة الحسابات . إن هذا الكلام ينفي إن متطلبات اللغة كما يراها ليتلتون هي التي أدت إلى نشوء المحاسبة في الغرب وأنها كانت حكراً عليه . وتعد السجلات السومرية المكتوبة أقدم أنواع الكتابة بصورة عامة ويرى كل من (James & Snyder) إن الدفاتر المحاسبية السومرية والبابلية اتصفت باحتواها حسابات متوازنة يمكن اعتبارها (والكلام للباحثين ) الطريقة السومرية للقيد المزدوج ، أما القول بأن تلك الطريقة لم ترق إلى ما نجده اليوم من فكر محاسبي حديث فكلام مرفوض لأن المحاسبة ولidea بيئتها وال الحاجة إلى المعلومات المحاسبية هي التي تحكم مدى التطور المحاسبي في بيئه الأعمال . فقد عرفت بابل الأعمال المصرافية لفترة موغلة في القدم وحتى القرن الرابع قبل الميلاد، وبطبيعة الحال فإن البابليين والأشوريين كانت لديهم أساليبهم الخاصة في حفظ السجلات وإدارة الشؤون المالية وهذه الأساليب هي التي ساهمت منطقياً في التطورات اللاحقة التي شهدتها هذه المنطقة ، فقد ورث العرب هذه الأساليب عن الرومان والفرس الذين ورثوها أصلاً عن هذه وقاموا بتطويرها بما يناسب بيئتهم، وتمثل طريقة القيد المزدوج أسلوباً لفرز

المعاملات المالية بموجب قواعد متعارف عليها . وان قيام لوقا باشيوولي بإدراج هذه الطريقة في كتابه (كل شيء عن الرياضيات والجبر والمقابلة ) لا يعني انه مخترعها فهذه الطريقة كانت مستخدمة قبل ذلك لفترة غير معروفة والحقيقة إن باشيوولي قد أشار في كتابه إلى ذلك إلا انه لم يشر منذ متى وأين (زيد ، ١٩٩٧: ٣٩-٢٣) ، ويرى الباحث نفسه إن ما أورده باشيوولي عن المحاسبة ليس إلا صورة منقوله لما كان متداولاً في حينه في مدارس الحساب والتجارة الإيطالية . فمن اكتشاف هذه الطريقة وكيف انتقلت إلى إيطاليا ؟ إن هذا التساؤل لإغراض البحث العلمي يبرره أمان :

**الأول :** هو تغريب حقبة تاريخية من تاريخ المحاسبة تمتد لأكثر من ألفي سنة وهي الفترة المحسورة بين سقوط بابل وحتى تاريخ نشر كتاب باشيوولي

**الثاني:** إن سعة استخدام هذه الطريقة يتطلب تدريباً محاسبياً راقياً الأمر الذي يستدعي وجود ممارسة عملية ومران على تدريبيّة قادرة على تأهيل الأفراد وتدريبهم على استخدامها ، هذه المراكز لم تكن موجودة في إيطاليا إلا في نهاية القرن السادس عشر ، حيث إن أول مركز تدريبي محاسبي منظم انشأ في البندقية عام ١٥٨١ وهو كلية المحاسبة بينما يرى (Brown) أن العام ١٢٠٢ م يمثل عام إدخال الأرقام العربية والحساب الذين اكتشفهم العرب المسلمين إلى أوروبا وذلك كما ورد في كتاب Leonardo Of Pisa وهذا يعني إن احتمال دخول المحاسبة إلى إيطاليا أمر مقبول جداً في هذا التاريخ خاصة مع وجود العلاقات التجارية الواسعة بين المسلمين والإيطاليين ولعل أخطر ما في انتقال الأرقام العربية إلى إيطاليا هو استخدام الصفر في الحساب الأمر الذي سهل كثيراً العمليات الحسابية . ولا يمنع اختلاف اللغة من استخدام الأرقام العربية في إيطالية خاصة وإن هناك (٣٩) لغة في العالم تستخدم الحروف العربية في الكتابة(زيد ، ١٩٩٧: ٢٦) .

كما أن اقتصار وجود فكرة السوق المعقدة في الغرب فكرة مردودة إذ من غير المنطقي وجود دولة تمتد أطرافها على ثلاث قارات دون وجود سوق للتبادل التجاري ولعوامل الإنتاج ، قد لا تكون لهذه السوق ذات السمات المتوافرة في الأسواق الحديثة إلا إن هذا لا ينفي عنها صفة السوق المزدهرة ذات القدرة على خلق متطلبات ظهور القيد المزدوج وان لم يكن بصفته الحالية إنما هو قائم على نفس الفكرة وهي فكرة وجود طرفي المعاملة الدائن والمدين .

نستنتج من ذلك وطبقاً لمتطلبات ليتلون لنشأة وتطور المحاسبة إن هذه المتطلبات كانت موجودة في الدولة العربية الإسلامية ذات الحضارة الناشئة طبقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية التي أساسها القرآن الكريم والسنة المطهرة. فمن غير المنطقي وجود دولة كاملة المقومات دون وجود نظام مالي ومحاسبي تستند إليه مؤسسات هذه الدول في أداء مهامها ، كما إن وجود هذا النظام المحاسبي لا يمكن بناؤه دون فكر محاسبي سليم تستند إليه المعالجات المحاسبية المتعددة في دولة كانت متغيراتها الاقتصادية و الجيوسكنانية تتسم بالдинاميكية نتيجة الفتوحات الإسلامية التي استمرت لعدة قرون ثم استمرار الإسلام بالانتشار بعد توقف الفتوحات العسكرية الإسلامية ليأخذ مداه الواسع بالانتشار على أيدي التجار المسلمين الذين كانوا الناقلین الحقيقين للحضارة الإسلامية من لغة و أرقام و حساب ونظام اقتصادي إسلامي متكامل .

ويمكن للباحث في التاريخ الفكري المحاسبي الإسلامي أن يحدد مراحل تطور هذا الفكر بالاتي: (قطقجي ، ٢٠٠٤ : ٤٨)

- ١- مرحلة الإحصاء: حيث تم إحصاء المسلمين على عهد الرسول الأعظم (ﷺ) (اكتبوا لي من تلفظ بالإسلام من الناس) فكتبنا له ١٥٠٠ .
- ٢- مرحلة التدوين: حيث تم إنشاء الدواوين واثبات الأموال الواردة إلى دار الخلافة وكذلك تم إحصاء المسلمين في المدينة وترتيبهم حسب أسبقية دخولهم الإسلام وذلك على عهد الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ).
- ٣- مرحلة تعريب الدواوين : في زمن الخليفة عبد الملك بن مروان .
- ٤- مرحلة التأصيل العلمي لصناعة الكتابة والحساب وذلك على يد النويري (١٢٧٨ - ١٣٣٣) م وهو أول من أطلق على مهنة المحاسبة تعبير صناعة الحساب . كما قام الفاقشندى بتصنيف المحاسبين حسب النوع والدرجة ودورهم في تحديد الحقوق وبيان الأرباح عن كل فترة زمنية ، واليه ينسب القول (إن نتائج صنعة الحساب أي المحاسبة قبلة للتفسير والمناقشة ) وهو ما يقابل مفهوم التحليل المالي في عصرنا الحالي .

اتصفت المحاسبة في الدولة الإسلامية بان الجانب النظري فيها قد سبق الجانب الإجرائي نظرا لاعتمادها القرآن الكريم و السنة النبوية كمصادر لفقه المحاسبي الإسلامي ، على العكس من الفكر المحاسبي الحديث حيث سبقت الإجراءات المحاسبية الجانب النظري ، لذلك فهو في بحث دووب عن اطر نظرية لهذه الإجراءات ، مما سبب انفصاما بين النظرية والتطبيق وبين القائمين على العمل المحاسبي و المشرعين . و يعزى هذا الانفصام إلى عدم توافر الروابط السليمة و الأسس الثابتة التي تربط بين النظرية و التطبيق فيه ، وقد سبق الماوردي المتوفى سنة ١٠٥٨ م المفكرين المحاسبين المعاصرين عندما حسم رجحان كفة الجانب الفكري للمحاسبة على جانب الإجراءات عندما قال(الماوردي) ( إن صناعة الكتابة سواء كانت كتابة الإنساء أو كتابة الأموال صناعه تقوم على أمر مشتركة بين الفكر والعمل وان صناعه الفكر فيها اغلب والعمل تبعا ) ولو عدنا إلى تعريف المحاسبة كعلم وفن ، فان العلم طبقا للماوردي سبق الفن أي الإجراءات التطبيقية و قد استند في ذلك إلى القواعد الشرعية للمعاملات المالية في الإسلام(الماوردي، ١٩٥٥ : ٢١).

ويعزى تطور الفكر المحاسبي في الدولة الإسلامية إلى مجموعة عوامل منها(قطقجي، ٢٠٠٤ : ٦١-٦٢) :

- ١- حاجات فرضتها الشريعة الإسلامية ونص عليها القرآن الكريم و السنة النبوية مثل كتابة الديون و العقود واحتساب الزكاة و احتساب الإيرادات وأنواعها والفترة المالية و كذلك تنظيم بيت المال و دراسة فقه البيوع و علم المواريث ونظام الحسبة والتمييز بين البيع والربا وكذلك في استثمار أموال اليتامي و في الوقف .
- ٢- حاجات فرضتها الظروف و الواقع الإداري و الاقتصادي والسياسي كمحاسبة الجيوش من أرزاق ورواتب واحتياجات بالإضافة إلى اتساع الإدارة نتيجة لاتساع الدولة جغرافيا وسكانيا وزيادة ثرواتها. كما إن زيادة حجم التجارة بين البلدان الإسلام وغيرها قد أدى إلى تطور المحاسبة.

تختلف أهداف المحاسبة في المجتمع الإسلامي فهي تهدف إلى (قطقجي ،

٤ : ٦٢)

- تحقيق العدالة وتحريم تطفييف الميزان والمكيال و الغش والربا وغيرها .
- توجيه الاستثمارات من خلال معايير الربحية دون الإخلال بالربحية الاجتماعية .
- الإفصاح عن مدى انسجام السياسات المحاسبية والتطبيق العملي مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تطوير الفكر المحاسبي بما ينسجم مع مبادئ الشريعة الإسلامية .
- تنمية ثقة مستخدمي البيانات والقوائم المالية بالمعلومات التي تصدرها المؤسسات التي تنتهج المحاسبة الإسلامية .
- منع ازدواج سلوك الأفراد والمؤسسات بمسك مجموعتين من الدفاتر بهدف عدم سداد زكاة المال .

#### مصادر الفقه المحاسبي الإسلامي:

قال تعالى ( ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ولا تتبع أهواء الذين لا يعلمون ) (الجاثية: ١٨) تشير هذه الآية الكريمة إلى حتمية استقلال المنهج المحاسبي الإسلامي وشموليته وتميزه عن المناهج الأخرى ، فالمعروف إن لكل مجتمع من المجتمعات مدرسته الفكرية الخاصة به والتي يتم من خلالها تحديد البناء الفكري لهذا المجتمع فضلاً عن تحديد سلوك الأفراد في ضوء مفاهيم ومبادئ هذه المدرسة . ولقد نشأت المحاسبة الحديثة في بداياتها كإجراءات عملية تم تطويرها حسب الحاجة ، انصرف بعدها المفكرون في المجال المحاسبي إلى محاولات البحث عن تأصيل علمي لهذه الإجراءات . الأمر الذي نستنتج منه إن المحاسبة الحالية هي ( علم ذو أساس إنساني ضعيف على الرغم مما وصل إليه من تقنية ودقة وضبط ) (قطنقجي، ٤: ٢٠٠) على العكس من ذلك فإن المنهج الإسلامي قد وضع الأساس النظري لتعديل الإجراءات التطبيقية القائمة لكي تتلاءم مع متطلبات الشريعة الإسلامية نظراً لاعتماده القرآن الكريم والسنة النبوية كمصادر للفقه المحاسبي الإسلامي كما ذكرنا سابقاً وعلى المسلمين كافة الالتزام بها ولا يسمح بتجاوزها لأن ذلك يمثل كفراً وإلحاداً . فالقرآن الكريم والسنة النبوية يمثلان ثوابت الأمة ومصدراً للتشريع . فالقرآن الكريم يتميز بالشموليّة ويحوي تشريع الله لعباده في هذه الحياة الدنيا وحسيناً قوله تعالى (وَيَوْمَ نُبَعِثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَجَنَّا بَكَ شَهِيدًا عَلَى هُوَلَا عَوَنَّا عَلَيْكَ لِكِتَابٍ تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةٍ وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ) (النحل: ٨٩).

وتعد السنة النبوية الشريفة المصدر الثاني من مصادر الفقه المحاسبي الإسلامي وهي كل ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير مصدق ذلك قوله تعالى (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنَ الْقَرَى فَلَلَّهُ وَلِرَسُولِهِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنِ السَّبِيلِ كُلُّ لَا يَكُونُ دُولَةً بَيْنَ لَا غُنَيَّاءٍ مُكْفُمٍ وَمَا أَتاكُمُ الرَّسُولُ فِي فَخْ دُوْ وَمَا هَمَّكُمْ عَنْهُ فَأَنْتُهُوَ أَتَقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ) (الحشر: ٧) .

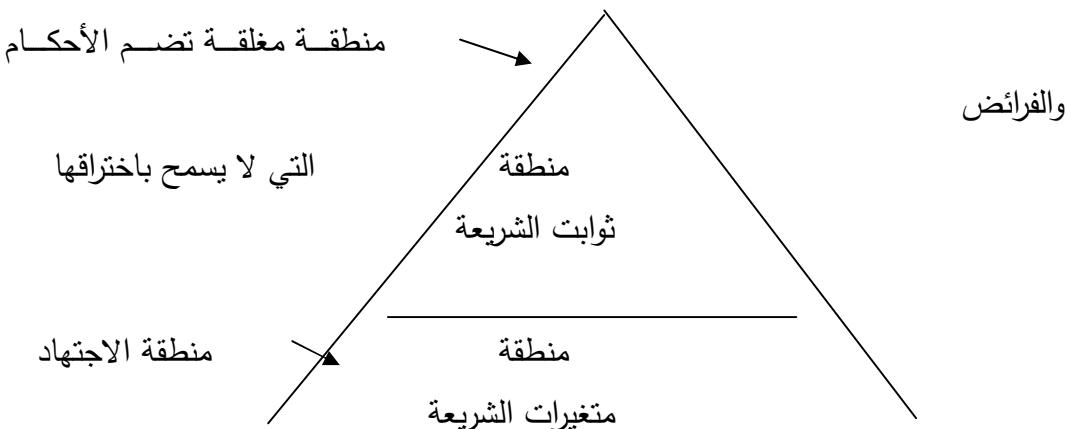
كما يمثل الإجماع المصدر الثالث وهو اتفاق المجتهدين في كل عصر على مسألة ليس فيها نص صريح في القرآن ولا في السنة . وقد شهد التاريخ الإسلامي تطبيقاً للإجماع في مجالات كثيرة منها الإجماع على محاربة مانع الزكاة، وكذلك الإجماع على تحديد وزن الدرهم والدينار.

أما القياس فيمثل أحد مصادر التشريع التي تعتمد العقل ، فقد قال معاذ بن جبل (رضي الله عنه) للرسول (ﷺ) في معرض إجابته عن القضاة (اجتهد رأيي ولا آلو)(مسند احمد : ٢١٠٠٠) وقد أقره الرسول (ﷺ) على ذلك والقياس عبارة عن (الإحاق مسألة ليس فيها نص في الحكم بمسألة فيها نص تجمع بينهما العلة ) (عبد الوهاب ، ١٩٥٦، ٢٢: ١) فهو يمثل تعبير عن اجتهاد العلماء في فهم الكتاب والسنة وسائر الأدلة التي بنيت عليها اجتهادا شمولياً كاملاً يؤدي إلى استخراج مناط الحكم وتتحققه لتحقيقه لتتحقق المصالحة التي تتحقق من كل حكم والمفاسد التي تدرأ به (الريسوبي، ١٩٩٥، ٨: ٨) بالإضافة إلى المصادر الأخرى كالاستحسان والمصالح المرسلة وباب سد الذرائع والعرف على إن لا يخالف الشريعة . وهذه المصادر بالإضافة إلى القياس تمثل مجالاً رحباً لـأعمال العقل الإنساني في تحقيق مصالح العباد ودرء المفاسد عنهم .

ولعل أهم ما يميز المنهج الفكري الإسلامي بالإضافة إلى ما سبق هي المرونة الفكرية الإسلامية التي تتيح بناء إطار منهجي عام للمحاسبة قادر على استيعاب كافة الحالات المستجدة في الواقع العملي كونه يستمد تشريعيه من المصادر السابقة الذكر ، والتي تعد مناسبة لكل عصر ولكل أمة (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) (المائدة : ٤٨) يترتب على ذلك إن تصبح المعرفة هي البديل لتحقيق غاية هي العلم . فالمعرفة هي أولى مراحل العلم ولا تتم إلا بأدوات خاصة بها هي العقل الإنساني الذي يتمكن من امتلاك ناصية العلم والحواس التي تتمثل أدوات نقل البيانات إلى العقل. أخذين بنظر الاعتبار إن مصدر المعرفة هو الخالق سبحانه وتعالى ( ﴿وَعَلَمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَاٌمَّ عَرَضْتُهُمْ عَلَمَلِائِكَةٍ فَقَدْ لَائِبُونِي بِأَسْمَاءٍ هُوَلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ) ( البقرة: ٣١) .

وحيث أن الشريعة الإسلامية بمصادرها الرئيسية (القرآن والسنة) والفرعية (الاجتهاد والقياس.... إلخ) تهدف إلى تحقيق مصالح الناس وقد أرادها سبحانه وتعالى لكل عصر وأمة ، فهي تضم الثابت والمتغير من الأحكام ، فالثابت هو ما نص عليه الشرع في كتاب الله عز وجل أو سنة نبيه (ﷺ) أو ما اجمع عليه المسلمين ، أما المتغير فما سكت عنه الشرع تاركا ذلك للاجتهاد في أحوال البشر والذي يمثل البيئة المتغيرة دوماً. والمعلوم إن الاجتهاد يتغير بتغيير الظروف البيئية المحيطة بالإنسان . إلا إن هذا التغيير لا بد إن يقع ضمن حدود الثابت من أحكام الشريعة دون مخالفة ، فلا يصح اعتبار الربا حلالاً نظراً للتغير ظروف الطلب على رأس المال ( ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ لِكِتَابًا مِنْهُ آيَاتٌ مُحَكَّمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَابَهَاتٍ فَإِنَّمَا الَّذِي نَ فِي قُوَّهُمْ زَيْغٌ فَيَنْبَغُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْتَغِ اعْلَفَتْهُ وَأَبْتَغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي لِعْنَمِ يَقُولُونَ وَنَآمَنَا بِهِ كُلُّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا أَوْمَ اِيَّذَكُرُ إِلَّا أَوْلُوا الْأَلْبَابِ﴾ ) (آل عمران: ٧) وقد ذكر الطبرى في تفسيرها ( إنهم أصل الكتاب الذى فيه عماد الدين والفرائض والحدود وسائر ما يحتاج إليه الخلق من أمر دينهم ، وما كلفوا من الفرائض فى عاجلهم واجلهم ) فهذه الآية لا تحتمل التأويل إلا وجه واحد ، إذن هي تضم الجزء الثابت من الشريعة الإسلامية غير الخاضع للاجتهاد ، وتمثل الثوابت الفكرية للأمة الإسلامية لا يسمح باختراقها .

أما الجزء المتغير من الشريعة فيمثل منطقة مفتوحة فيها الظنيات التي يجعل باب الاجتهاد مفتوحا لا يمكن لأحد أن يغلقه (قططجي ، ٢٠٠٤: ٧٥) ، ويوضح الشكل الآتى منطقة الثابت والمتغير من أحكام الشريعة الإسلامية :



(الشكل ١)

## يوضح منطقتي ثواب ومتغيرات الشريعة الإسلامية

المصدر : من إعداد الباحث

يوضح الشكل أعلاه أن منطقة الثواب منطقة مغلقة لا يسمح للمسلم اخترافها ، لأن في تجاوزها كفرا وإلحادا فهي تضم الآيات المحكمة بالبيان والتفصيل التي أثبتت حجتها باعتبارها أدلة على الحرام والحلال والوعيد والثواب والعقاب ، الأمر والزجر ، هذه الآيات تحدد الحدود غير القابلة للتجاوز أو الاختراق كتحريم الرiba أو بخس الميزان ( شرع لكم من الدين ما وصى به نوح ) (الشوري : ٢١) . أما منطقة الجزء المتغير والتي تظهر في الشكل أعلاه مفتوحة فهي منطقة الاجتهاد وفيها تظهر مرونة الشريعة الإسلامية وقابليتها للملاءمة لكل عصر وأمة . يقول أحد الباحثين (قطقجي ، ٤٢٠٠ : ٧٥) ( والفكرة الأساسية لمنطقة الفراغ تقوم على أساس إن الإسلام لا يقدم مبادئه التشريعية للحياة الاقتصادية والسياسية بوصفها علاجا مؤقتا ، وإنما يقدمها باعتبارها الصورة النظرية الصالحة لجميع العصور . فكان لا بد لإعطاء الصورة هذا العموم والاستيعاب إن ينعكس القصور فيها ضمن عنصر متحرك يمد الصورة بالقدرة على التكيف وفقا لظروف مختلفة ... ولا تدل منطقة الفراغ على نقص في الصورة التشريعية ، بل تعبر عن استيعاب الصورة ، وقدرة الشريعة على مواكبة العصور المختلفة ، لأن الشريعة لم تترك منطقة الفراغ بالشكل الذي يعني نقصا أو إهمالا وإنما حدّدت لمنطقة أحكامها ) (الصدر ، ١٩٨٧ : ٦٤١ - ٦٨٣) . إن هذه المنطقة تتيح لل الفكر المحاسبي الإسلامي استيعاب التطورات الحديثة في المعاملات المالية كإجراء العقود التجارية بأجهزة الاتصالات الحديثة وغيرها ، من هنا يظهر إن الفكر المحاسبي الإسلامي يأخذ في الاعتبار ركيزتين أساسيتين هما القواعد والأحكام التي شرعاها الله تعالى وظروف الواقع العملي وما يستجد من معاملات . فالشريعة الإسلامية أجملت جانب المعاملات وتركت للمسلمين الاجتهاد شرط الالتزام بالقواعد والأحكام المشرعة ( قال الرسول ﷺ إن الله فرض فرائض فلا تضييعها )

وَحْدَ حَدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءِ رَحْمَةِ بَكُمْ غَيْرَ نَسِيَانٍ فَلَا تَسْأَلُوا عَنْهَا) (فهرس الترمذى: ٢٥٧٧).

### **المنظفات الأساسية لمنهجية الفكر المحاسبي الإسلامي**

انسجاماً مع المنهج الذي اختطه البحث يقترح البحث المنظفات الآتية كأسس لمنهجية الفكر المحاسبي الإسلامي :

١- الوحدانية : إن الملك لله وحده لا ينزع عنه في ذلك أحد من الخلق يتصرف فيه كما يشاء (وَلِلّٰهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنُهُمَا وَإِنَّهُ لِمَصِيرٍ) (المائدة: ١٨) .

٢- الاستخلاف : أي إن الإنسان مستخلف فيما أتااه الله في الأرض وعليه أن يؤدي حق الله فيما استخلفه فيه (آمَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفَقُوا مِمَّا جَعَ لَكُمْ مُسْتَخْفَيْنَ فِيهِ فَلَمَّا دِنَّ آمَنُوا وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ) (الحديد: ٧) .

٣- الشمولية والتكامل في البناء : فالإسلام دين شامل ونظام متكامل ينظم حياة أفراد المجتمع (وَمَا أَمْنَى دَابَّةٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أَمَّ مَأْتَالُكُمْ مَّا أَهْوَى إِلَيْهِ الْكِتَابُ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ) (الأنعام: ٣٨) ساعدت هذه الشمولية في تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي متاغم ، لكل فرد حقوقه وعليه واجباته ضمن نظام متكامل عادل تحكم الجميع رقابة أساسها الخوف من الله مغروسة في ضمير كل فرد (لَهُ مَا أَفْيَ السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُنْذِوْمَ أَفْ يَأْنْسُكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبُكُمْ بِهِ اللّٰهُ أَعْلَمُ يَشَاءُ وَيَعْدِبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللّٰهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (البقرة: ٢٨٤) . إن سر الشمولية والتكامل في الإسلام هو اعتماد مصادر تشريعين الهبيين عادلين هما القرآن الكريم والسنّة النبوية . والنظام الإسلامي لا يفرق بين ما هو مدني وما هو تجاري في التشريعات ، فالشريعة الإسلامية مبنية على أساس موحدة تمثل الاعتبارات التي يبني عليها النظام الاقتصادي الإسلامي .

٤- المسؤولية الأخلاقية : تعد الموثوقية إحدى أهم خصائص المعلومات المحاسبية ، فلا يمكن اعتماد البيانات المحاسبية إن لم يكن هناك هاماً من الثقة في هذه المعلومات ، ويرى (Schrodel, 1978:18) أن المعلومات المحاسبية (توصف بالثقة إذا ما عكست بشكل مقبول الأحداث الاقتصادية للشركة وان تكون خالية من الأخطاء المادية المتعددة ومن التحيز بشكل معقول ) ، كما أن المعلومات المحاسبية توصف بالحيادية عندما يتلزم المحاسب ب الحيادية القياس وعدم التحيز الذي يهدف إلى إيصال نتائج مسبقة أو العمل على دفع سلوك المستخدم باتجاه معين (www.AIA.org) إن عدالة القياس المحاسبى لا تتحقق ما لم يتم تنمية نمط من المسؤولية الأخلاقية لديه ، ويعود التكوين الذاتي للمحاسب أساساً لنجاحه في أداء مهنته ، وهو يمثل البنية الأساسية لشخصيته (أي كذب المؤمن وهو مؤمن قال لا ) فالثقة بالمعلومات المحاسبية تتولد عن مصداقية معدتها ، وهذه المصداقية تتآتى من البناء الأخلاقي للمحاسب ولا يمكن إن تتولد المسؤولية الأخلاقية لدى المحاسب ما لم يكن لديه بناءً أخلاقياً عالياً ، فالمسؤولية الأخلاقية تشكل أهم دعائم الثقة في مخرجات العمل المحاسبي ، وإحساس المحاسب بمسؤوليته الأخلاقية يعكسها مدى الالتزام بمعايير الأداء المهني لعمله وأداء واجباته المهنية بشكل سليم فهي ليست مسؤولة أخلاقية فقط بل

هي مسؤولية دينية أيضا يتفرع عنها أنواع أخرى من المسؤوليات كالمسؤولية الاجتماعية والجناحية وغيرها . قال الرسول الأعظم (ﷺ) ( الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت والعاجز من اتبع نفسه هواها وتمى على الله الأماني ) (البيهقي : ١٩٥٩). ولعل الفكر المحاسبي الإسلامي قد فاق الفكر المحاسبي الوضعي في تحديد المسؤولية الأخلاقية للمحاسب في:

- إن المبادئ الإسلامية تحكمها الشريعة ، لذلك فهي تقع ضمن منطقة ثوابتها ، لذلك فهي مبادئ ثابتة غير قابلة للخروج عنها .
- إن الشريعة الإسلامية قد فاقت كافة النظم الوضعية قديمها وحديثها في تحديد مسؤولية الفرد المسلم عن عمله ( كلهم راع وكلهم مسؤول عن رعيته ) (مسند أبي يعلى: ٥٨٣١) .
- اهتم الفكر المحاسبي الإسلامي بفكرة الرقابة الذاتية المانعة بأنواعها الثلاث ( السابقة واللاحقة والمتزامنة ) للعمل المحاسبي وفي ذلك ما يمنع الخروج عن أية معايير مهنية قد يؤدي بالثقة بالمعلومات المحاسبية .
- اعتبار حصول المحاسب على التأهيل المهني فرض عين ، إذ لا يمكنه ممارسة العمل المحاسبي ما لم يعمل على تأهيل نفسه ، ويندرج تحت ذلك الحصول على التأهيل الكافي في أصول فقه المعاملات.
- الأخذ بمتطلبات الاستمرار في التأهيل المهني والتعليم المستمر دون الوقوف عند مرحلة معينة ، إنما الهدف مواكبة المستجدات في مجال مهنته وذلك لتمكينه من مسايرة متغيرات البيئة .

**٥- الموضوعية في بناء المنهج :** يعرف المنهج في البحث بأنه ( الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما للتوصيل إلى قانون عام أو مذهب جامع ، أو هو ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي إلى كشف حقيقة مجهولة أو البرهنة على صحة معلومة ) ( الجندي، ١٩٩٠: ١٠٣). يتسم الفكر الإسلامي بارتقاءه بالبحث العلمي وعلى أساس التقيد بمنهج علمي ثابت ومحدد مبني على قواعد عامة متعارف عليها مرتبطة بالبحث الأصيل عن حقائق المعرفة لجميع العلوم النظرية والتطبيقية على حد سواء . قال تعالى (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَبَعُوا وَاللَّهُ بِلِفْتَنَةٍ رَّقِيقَةٍ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَاحُوكُمْ بِهِ لَغَلَكُمْ تَقُونَ) ( الأنعام: ١٥٣) وقال (ﷺ) ( ما يمنع الذين نصروا رسول الله بسلامهم إن ينصروه بساندهم ) متفق عليه . إن موضوعية بناء المنهج الفكري الإسلامي لا تعني فرض ما لا يجب على الفكر بحيث تدفع به إلى التحيز الفكري بل تعني وجوب ( كون المفاهيم الإسلامية في نظرية المعرفة في الفكر الإسلامي لا تخرج عن إشكالية العلاقة بين العقل والنقل ، وبين الدين والدنيا ، وهذا ما يعطي هذا الفكر خصوصية تتجلى في بحثه عن تنظير الواقع الأمة داخل هذه الإشكالية التي يؤكد فيها الفكر الإسلامي على العقل والنقل معا أنها إشكالية تحكم الرجوع إلى تاريخ الإسلام ودولة المدينة وكذلك التحفظ في استنباط المفاهيم من النص ) (عنانية، ١٩٩٠: ١٤٧) . عليه فإن موضوعية المنهج المحاسبي الإسلامي يجب أن تبنى في ضوء خصوصية هذا الفكر والتي تتجلّى في بحثه عن تنظير الواقع المحاسبي في المجتمع الإسلامي المعاصر وتأكيده على الأخذ بما ينفع من الفكر المحاسبي الوضعي وإعادة هيكلاته في إطار إسلامي سليم بحيث تبعد هذا الفكر عن محاولات تحليل الواقع باستخدام النمط المعرفي المستخدم في الفكر الإسلامي القديم

(باستثناء ثوابت هذا الفكر) ، فمقدمة (صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان) تحتم وتتضمن في الوقت نفسه صياغة المفاهيم المحاسبية الإسلامية بحيث تتيح لتطور الفكر المحاسبى الإسلامي نسقه الخاص والذي يجب إن يتم في الإطار الذي يحدده الاجتهد الذى يستند على أساس تركيب ثوابت الشريعة ومتغيراتها ، هذه الخصوصية قد لا تتجاهل العلاقة بين المعايير ومجتمع الدراسة (اختلاف المجتمعات سيؤدي حتماً إلى اختلاف المعايير) إلا إن هذا لا يعني الخضوع للأمر الواقع بل يجب إخضاع الواقع للنص ومتطلباته كما يقتضي الاجتهد ذلك (اللاوي ١٩٩٠، ١٦٦:).

**٦- شرعة الأنظمة المالية :** وجعلها فروضاً دينية ، أي مزج الجانبين المادي والروحي في هذه الأنظمة وتحديد الأسلوب الرياضي لكل منها ، والذي يتم بموجبه تحديد مصادر تمويلها واستخداماتها (الزكاة مثلاً) . فالمحاسبة الإسلامية أول من اخذ بمبدأ تخصيص الإيرادات والنفقات غالباً ما يقع هذا التخصيص ضمن منطقة ثوابت الشريعة الإسلامية ، وكذلك الأمر بالنسبة لتوطين المتحصلات النقدية والعينية وتحديد أولويات صرفها بنفس الوطن الذي تحصلت فيه وما فاض عن حاجة المواطن يتم ترحيله إلى بيت المال مع التقرير بأعداد قوائم مالية بكل هذه المتغيرات ، وينطبق نفس الكلام على نظام المواريث وأسلوبه الخاص في الإسلام .

**٧- التفقة في المعاملات :** أولت الشريعة الإسلامية مسألة الحلال والحرام اهتماماً كبيراً وذلك حفاظاً على الحقوق الخاصة وال العامة . كما يعد التفقة في المعاملات فرضاً على كل مسلم يبغي منهج السداد في طلب المعيشة ، وقد روى عن عمر بن الخطاب طوافة في الأسواق قائلاً ( لا يبيع في سوقنا إلا من يفقهه وإلا أكل الحرام شاء أم أبي ) . فإذا كان هذا موقف الشريعة من المتكمب في طلب المعيشة فما بالك بمن يتصدى للعمل المحاسبي ، والمحاسبة هي الأداة الأكثر قدرة على تمييز الحد الفاصل بين الحلال والحرام .

**٨- رشادة السلوك :** يصف الإمام الغزالى سلوك المستثمر المسلم (لن ينال رتبة الاقتصاد من لم يلازم في طلب المعيشة منهج السداد) (الغزالى، ١٩٩٣: ١٢١٢) ومنهج السداد هو البحث عن الكسب الحلال والابتعاد عن الكسب الحرام ، أي الالتزام بأوامر الشريعة ونواهيه وفي الوقت عينه هو مسؤول عن دوره الاجتماعي الإسلامي ، فهو مسؤول عن تحقيق مصالح المجتمع وخدمة هذه المصالح ، يندرج ذلك تحت المسؤولية الاجتماعية لرأس المال الإسلامي .

### أهمية تحديد المفاهيم والمصطلحات في الفكر المحاسبي الإسلامي

تحمل المفاهيم في طياتها فعلاً رجعياً ، وهذا يكون ممكناً إذا نظرنا إلى المفاهيم بمعزل عن صفتها التاريخية والاجتماعية ، وبعض المفاهيم من جانبها النظري قد تتعدى الكثير من الشروط التاريخية للهيكل الاجتماعي عبر العصور ، وعلى هذا الأساس فإن التمييز بين الطابع النظري والطابع الإجرائي في استخدام المفاهيم على أساس إن البيئة الاجتماعية التي أنتجت المفهوم لها هيكلها الاجتماعي والاقتصادية والسياسية ، بذلك يمكن القول إن المفاهيم المنتجة إنسانياً تتأثر بالبيئة المنتجة فيها ، فلتتصق بمعطيات البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وهنا تبرز المؤشرات كأداة منهجية ، وهو اتجاه يدل على ظاهرة عبر عدد من المؤشرات التي يمكن قياسها كما ونوعاً ، حيث يصبح للمؤشر

هوية كما إن له اتجاه ، إن خصوصية المكان والخبرة تفرض كذلك مراعاة اختلاف المؤشرات (إسماعيل ومحمد، ١٩٩٨: ٦٣) لكن هل تصبح المؤشرات مفاهيم عندما يكون المفهوم في حالة نهاية ومطافة ؟ انه تحول دائم عبر اتساق التشكل من جراء فعاليات الحياة وتبدلها في بيئة معينة عند تداخل المفاهيم منسوبة إلى المنظومة المعرفية (المرجعية) للهيكل الاقتصادي والاجتماعية والسياسية لبيئة محددة (منصور، ٢٠٠٤: ٥٠). وبناء على ذلك فان دراسة الفكر المحاسبي في أي عصر تتطلب تحديداً وافياً للمفاهيم وذلك لما لها من خصوصية حضرية فهي مشتقة من البيئة التي نضجت ضمنها . كما إن التعامل مع المفهوم ( وكذلك الأمر مع المصطلحات على صعيد المحاسبة ) لا بد وان يتم بحذر شديد ، فالنقل الحرفي للمفاهيم والمصطلحات قد يؤدي إلى تشويه مغزاها خاصة وان الترجمة من لغة ما إلى اللغة العربية ذات المترافات المتعددة للمصطلح الواحد قد يؤدي إلى تشتيت المفهوم والمغرى . فالمصطلح في المحاسبة يمثل وعاء لمضمون معين ، كما انه وسيلة أو أداة لإيصال فكرة معينة إلى المستخدم ، فإذا ما ارتبك المصطلح نتيجة النقل اضطراب الفكر بأكمله وأدى ذلك إلى فقدان الدلالات التعبيرية للمفاهيم فمصطلح (harmonization) يترجم إلى العربية بأكثر من كلمة (توافق ، تناجم وغيرها) لذلك لا بد من جهة معينة لها القدرة على حسم ذلك وتحديد ما المقصود بالمصطلح عينا في الفكر المحاسبي وإلا فان ذلك سيؤدي إلى اهتزاز مضمون المصطلح في ذهن المتقني ، خاصة وان الفكر المحاسبي يعد من الأفكار الغنية بالمفاهيم والمصطلحات ، بل إن المستوى الثاني من الإطار الفكري للمحاسبة يضم تحديداً للمفاهيم المحاسبية وعناصر القوائم المالية التي تضم مجموعة كبيرة من المصطلحات .

إن المفاهيم المحاسبية القائمة في الفكر المحاسبي الحديث قد تم اقتراضها وترجمتها من الفكر المحاسبي الغربي ( وعملية الاقتراض المفاهيمي من الآخر لا تتم إلا في حالة عجز المنظومة المعرفية عن توليد مفهوم ما ، فالوظيفة الحيوية للمنظومة المعرفية لأية امة هي مقدرتها على توليد المفاهيم ، فالمفهوم شأنه شأن الحكم سواء كان هذا الحكم أخلاقياً أم كان حكماً شرعياً ، ففي كلتا الحالتين فان الأمر يتعلق بمصالح الناس ، وعندما يعبر المفهوم عن مصالح الناس فان الأمر يتعلق بسياسات شرعية وأخلاقية ، وهذا يعود للانتماء إلى الفعل الحضاري للأمة مجسداً بثوابتها ومتغيراتها . ومن الناحية الأخرى فان عدم القدرة على معرفة . مفهوم سوف تعني تقليد الآخر وهذا يعني عدم المقدرة على إنتاج علم أو معرفة . لأن التقليد لا يثمر علماً ولا يفضي إلى معرفة . إلا إن تماثل محمول المفهوم في المجال الإنساني بوصفه نسقاً حضارياً ينتمي إلى فعل الإنسان المطلق لا يعني تقليداً إذا كانت المقاييس والمقاربات قريبة من منطق البنية الاجتماعية المختلفة ، والمفهوم في هذا السياق لا يخرج عن كونه وعاء وما يعنيه هو محمول الوعاء وليس الوعاء نفسه ) وهذا تبرز مرة أخرى مسألة الحاكمة في محمول الوعاء ، والحاكمية في ذلك هي المرجعية العقدية لأية امة من الأمم ، فيما هو مباح وما هو محظوظ ، لأن المفهوم هو نتاج معرفي أولًا يعبر عن مكونات الحضارة والعقيدة التي ينتمي إليها . بذلك سوف تكون آلية الاقتراض المفاهيمي على وفق صورة المفهوم على أنه وعاء محمول لا يتنافر والمنظومة المعرفية للمرجعية العقدية بما تمثله من قواعد صحيحة وليس كما يقال الخصوصية (منصور، ٢٠٠٤: ٥٢) . لذلك فإن الباحث في الفكر المحاسبي والمنقول أصلاً عن الفكر الغربي سيد

نفسه أمام مجموعة من المشاكل منها صيرورة المفاهيم ، إذ لا يمكن له إغفال أهمية تحديد المصود بالمصطلح أو المفهوم آخذًا في الاعتبار إن لكل منها معنى وصيغة يتم تحديد مغزاه من خلالها . فالمصطلحات المحاسبية تمثل معانٍ مختلفة كما أنها ذات تأثيرات مختلفة ، وهذه المعاني والتأثيرات ستؤثر على المفهوم الذي يستتبّطه القارئ عند استخدامها الأمر الذي سينعكس على تطبيق ما وراء تلك المصطلحات من حيث عدم إدراك أيها ذو صفة رئيسة وأيها ذو صفة ثانوية ، فمصطلحات مثل المعايير المحاسبية والأصول المحاسبية والقواعد المحاسبية تمثل عبارات استخدمت لتعني ذات الشيء ، إلا أنها لا تعني الشيء ذاته ، فهناك اختلافات جوهرية في المصود الحقيقي لكل منها أو بمعنى آخر أيهم التابع وأيهم المتبع . إن خطورة إساءة استخدام المصطلحات تنعكس على فهم المصود من الموضوع الذي استخدم فيه ذلك المصطلح ، ومتى ما ضاع المفهوم أو التبس أدى ذلك إلى احتمال عدم صحة التطبيق وبالتالي عدم جدوى ما تم تطبيقه وذلك نتيجة عدم فهمه كما يجب من جهة وعدم الخروج بالنتيجة المتوقعة من جهة أخرى ، كما إن عملية نقل المصطلحات والمفاهيم من بيئه محاسبية إلى أخرى لا بد وان يأخذ بنظر الاعتبار اختلاف مفاهيم الثقافة واللغة ومدلولاتها بين البيئة المنقول منها وتلك المنقول إليها خاصة في حالة امتلاك اللغة المنقول إليها كم هائل من المترادفات كما في اللغة العربية ، ويقع على عاتق الباحث في الفكر المحاسبي تلافي مشكلة اعتماد المصطلحات المنقوله كمعايير معيارية لما يجب أن يكون عليه البناء الفكري المحاسبي في بيئته وذلك تلافيًّا لاختلاط المفاهيم المنقوله خاصة مع تعدد مترادفات هذه المصطلحات لأن ذلك سينتاج عنه مشاكل محاسبية جديدة يكون الفكر المحاسبي في غنى عنها. فمصطلح (أصل) وجمعه أصول يستخدم مرة للدلالة على المعايير المحاسبية الدولية وفي بعض البلدان العربية نجد الباحثين في الفكر المحاسبي يستخدمونه للدلالة على موجودات الوحدة المحاسبية ، في حين إن المعنى اللغوي لهذه الكلمة لا يعطي دلالة لكلا الاستخدامين ، فقد ورد معنى كلمة (أصل) في معجم (الفirozabadi ، ١٩١٧: ١٢٤) ( إن كلمة أصل تعني أسفل الشيء وجمعه أصول ، وأصل كـ (كرُمَ) أي صار ذا أصل أو ثبت ورسخ أصله ) ، فالأصل هنا هو الأساس الذي لا يعتمد على شيء في أساس وجوده بل هو الأساس لما بعده ، والأصل في الشرع هو ما يبني عليه غيره ولا يبني هو إلى غيره، ويظهر من ذلك إن استخدام مصطلح الأصول المحاسبية هو استخدام غير سليم لأنه استخدام مرادف لكلمة مبادئ أو معايير وهذه تختلف عن المدلول اللغوي لكلمة (أصل) وهي في الحقيقة مبادئ أو معايير ناشئة عن أصول وفي الفكر المحاسبي الإسلامي فإن الأصول التي يجب إن تعتمد عليها المبادئ والمعايير المحاسبية هي الشريعة الإسلامية ، والقرآن الكريم هو الأصل في التشريع الإسلامي وان القاعدة في الاستنباط منه هي علم الرواية أي السنة وعلم الدراء أي اللغة(زيد، ١٩٩٧: ٢١٨-٢٢٠). وان أصول المحاسبة هي الشريعة الإسلامية وهي المحدد الأساسي للمنهج المحاسبي ، فليس هناك أصول محاسبية في الإسلام ولكن هناك أصول محددة للعمل المحاسبي تتولى إيضاح المنهج الفكري المحاسبي . وكذلك الأمر بالنسبة للمصطلحات المحاسبية الأخرى كالمبادئ والقواعد وغيرها .

إذن من يوصل للمفاهيم ، ومن يضع المصطلحات موضع الاستخدام الصحيح طبقاً لمدلولاتها اللغوية حتى لا يربك الفكر(المحاسبي) ، وكيف يتم إقصاء المفاهيم الوافدة على

الساحة الثقافية العلمية والتي لا تتفق مع المرجعية ، لا بل تسئ إليها ، كما يتساءل احد الباحثين (أحمد، ٢٠٠٤: ٥٣)، يجيب الباحث ذاته إن ذلك يقع على عاتق فعالitiesن: الأولى هي اللغة وبنيتها البلاغية والثانية هي الشريعة وأحكامها الشرعية . فاللغة وبنيتها البلاغية تتشكل من خلال الفضاء العربي الإسلامي المليء والمتعلق بالمصطلحات والمفاهيم والمعاني ، وتعزى اللغة العربية من أغنى لغات العالم وتزيد مفرداتها عن الخمس ملايين مفردة (خليل، ١٩٨٩: ١٦٤) إن هذه الثروة اللغوية قادرة على إقصاء الاقتران المفاهيمي قدر الإمكان وإعادة إنتاج المفاهيم بعد حل إشكال ضالة المعطيات التقنية المجددة ، وقد أصبح استبدال المقولات ضرورة ترتبط بآداب العلوم المكتوبة والمقرروءة حتى تصبح أكثر قرباً من محيط المجال الإسلامي وبنيته الاجتماعية وفعاليته الاقتصادية ، فاللغة لا تأتي حاملة لهدي الوحي والفكر وحسب بل لفتح الأفق لاستيعاب كل طارئ في الساحة العلمية وتحديد مفهوم هذا الطارئ عبر المواجهة التي تعنى بالمعنى الظاهر والمعنى المجازي ، كذلك قصد المتكلم في تحديد المعنى والدلالة وأخيراً القرينة أو الدليل الذي يسمح بنقل اسم من معنى إلى آخر (أحمد، ٢٠٠٤: ٥٣) ، أما الشريعة في الاصطلاح الشرعي للكلمة فهي تعني ( ما شرع الله لعباده من الدين أي من الأحكام المختلفة ) (القرطبي، ١٩٧٦: ١٦٣) . وهي في الوقت نفسه محمول المفردات اللغوية التي تشكل المصطلحات والمفاهيم المفسرة للفعالية الاقتصادية والموضحة لما هو مباح وما هو حل وما هو حرام . فهي تجسد الانتماء بوصفه فعلاً كما تمثل الهوية لفعاليات الحياة المختلفة وهذا ما هو مهملاً أو مغيب في الكتابات الفكرية الاقتصادية العربية المعاصرة التي تبحث عن الهوية وعن التميز (أحمد، ٢٠٠٤: ٥٥).

فال الفكر المحاسبي الإسلامي المستمد من الشريعة الإسلامية يعد فكراً غنياً بالمصطلحات المحاسبية إذا ما قيض له من يتولى عملية تحديث هذه المصطلحات وبعثها من بين طيات كتب التراث . إن عدم تطابق المصطلحات والمفاهيم المحاسبية الإسلامية مع المصطلحات والمفاهيم المحاسبية الحديثة لا يبرر إهمال الأولى بشكل مطلق كما أنه لا يعني عدم الأخذ بالثانية كونها منقوله من بيئه ذات ثقافة مغايرة كما أشار البحث سابقاً. إن الفكر المحاسبي الإسلامي سيقوم على ربط قوانين الأسباب والعلل مواضعها وربط النتائج بمقدماتها ، إن العلاقة بين العقل والنقل في هذا الفكر لابد إن تكون علاقة تكامل بحيث يقوم العقل بدوره المجتهد في البحث عن مقاصد الشارع من أحكام الشريعة . كما إن الابتعاد عن تقديس إلا ما هو منزل وإخضاع ما دون ذلك إلى المقاييس الموضوعية مع الاستيعاب الوعي للتراث الفكري المحاسبي الإسلامي سيشكلان عاملان أساسيان لتحجيم الاعتماد على الفكر المحاسبي الوضعي . فالقداسة تكون لما هو منزل وإخضاع غيره إلى المقاييس الموضوعية لقول الإمام مالك ( كل يؤخذ منه ويرد عليه إلا صاحب هذا القبر ) أشار إلى قبر رسول الله ﷺ كما إن ذلك سيتتج فكراً محاسبياً إسلامياً نابعاً من العقل الإنساني المسترشد بالشريعة الإسلامية التي لا تمنع تلاقي هذا الفكر مع المعرفة الإنسانية الأخرى ( منطقة متغيرات الشريعة الإسلامية ) مستهدياً بالفطرة الإلهية المودعة في الإنسان ( كل إنسان يولد على الفطرة ) كما ورد في الحديث الشريف . بعيداً عن التفكير الذرائي الذي قام عليه الفكر المحاسبي الحديث ، إذ لابد من استيعاب النافع والصحيح من التراث المعرفي الإنساني والسعى بجد لتجاوزه إلى فضاءات أوسع كما لا ينبغي تقديم الإسلام على

انه خيارات معرفية ضمن خيارات أخرى . فوحدة البيئة الإسلامية وشفافية ووضوح مصادر الشريعة الإسلامية يجعل إمكانية صياغة إطار فكري لنظرية المحاسبة تخزل الزمن الذي استغرقه التطور المحاسبي وتأخر حماولات الاستقرار على إطار فكري يؤطر الممارسات المحاسبية الذي عانت منه المحاسبة الوضعية ، يساعد في ذلك خلو الاقتصاد الإسلامي من الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد الغربي . فوسائل المعرفة مقرة كلها في الإسلام ( الوحي الإلهي والعقل والتجربة ) وكذلك احتواء الشريعة الإسلامية على متغيرات وثوابت . لذلك فان نظرة الفكر المحاسبي الإسلامي ينبغي ان تكون شاملة ومحيطة بصورة الإنسان المتكاملة وفقاً للصورة التي رسمها له الخالق جل وعلا ( ولَقَدْ كَرَّمْنَا بَنْبِيَّ أَدَمَ وَهَمَّنَا هُمْ فِي لَبْرٍ وَلَبْحٍ وَرَفَّنَا هُمْ مِنَ الطَّيَّابَاتِ وَفَضَّنَا هُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا )

( الإسراء: ٧٠ )

عليه فان حماولات الاستفادة من الفكر المحاسبي الحديث ( والتي تتيحها منطقة متغيرات الشريعة الإسلامية ) لابد وان تكون مفرونة بشروط منها ( زيد، ١٩٩٧ ، ٢٣١ )

- عدم وجود مثيل في تطبيقات الشريعة الإسلامية ومتطلباتها .

- عدم تعارض ذلك مع جوهر وشكل مستلزمات الشريعة الإسلامية .

أي أن هذه الاستعارة لن تدخل في باب الولاء وإنما تحت باب الإجارة . خاصة مع تزايد الدعوات إلى الأخذ بمتطلبات الشريعة الإسلامية في الفكر الغربي نفسه فقد أشار معهد المحاسبين الدوليين ( www.AIA.org ) إلى أن هناك اتجاهًا عالميًا نحو الأخذ بهذه المتطلبات كأحد عوامل البيئة التي تدفع نحو تغيير المنهج الفكري المحاسبي بما يتلاءم مع ذلك .

## خلاصة البحث

خلص البحث إلى الآتي :

- ١ - ضرورة بناء العقل المحاسبي المسلم القادر على التأصيل الثقافي والعلمي المحاسبي وإنجاز بناء المعرفة المحاسبية الإسلامية السليمة ليعاد تقديمها سواء لطلابها من الدارسين أو للمهنيين من منظور إسلامي مستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة مستعيناً بالقياس والاجتهاد كأحد مصادر التشريع .
- ٢ - يعد القياس والاجتهاد في الإسلام من المصادر الغنية لإيجاد المعالجات للمشاكل المحاسبية المعاصرة ، فليس هناك نص في الإسلام يحرم الاجتهاد على العكس من ذلك ولنا في السلف الصالحة أسوة حسنة .
- ٣ - إن مبدأ الاستخلاف في الأرض بهدف أعمارها يعد خير هدف للمحاسبة ، فهو أساس الأهداف المحاسبية الأخرى لما ينطوي عليه هذا الهدف من أعمار الأرض وتحقيق رفاهية الإنسان وهو الهدف الذي تدعيه لنفسها كافة الأفكار الوضعية الأخرى .
- ٤ - العمل على تقديم تصور شامل لمنهجية الفكر المحاسبي الإسلامي في ثوب معاصر ومقبول قادر على احتواء المشاكل المستجدة ، خاصة إذا ما علمنا أن العمل المحاسبي هو أكثر أنواع العمل الأخرى مواجهة للمشاكل المستجدة ، على أن يتم ذلك وفق منهجية إسلامية تنتهي على تصور عملٍ للخطوات اللاحقة لأسلمة هذا الفكر الإنساني الحيوي .

- ٥- وضع خطة فكرية إسلامية لبناء إطار فكري شامل للمحاسبة الإسلامية يشكل منطلقاً لأسامة المحاسبة فكراً و عملاً .
- ٦- تبرز ضرورة إسلامية الفكر المحاسبي فيما لو تطلع المسلمين إلى إقامة مجتمع إسلامي صحيح ينبغي له أن يكون قادراً على إعداد كادر محاسبي متافق في أحكام الشريعة الإسلامية فضلاً عن الأحكام الشرعية المتعلقة بمهنة المحاسبة ، وقدر على التمييز بين ما يجب أخذها وما يجب أن يدعه من الفكر الحديث ، ومتمنى من ربط ممارساته المحاسبية بغايات الإسلام ومقاصده .
- ٧- ويطلب ما ورد أعلاه إعادة النظر في مناهج التدريس المحاسبية وأساليب التدريس المتبعه بهدف تعديل برامجها وصولاً إلى إعداد قادر قادر على النهوض بواجباته على صعيد بناء الفكر المحاسبي الإسلامي .
- ٨- إقامة مراكز البحث والدراسات الفكرية المحاسبية الإسلامية التي تعنى بتطويع الفكر المحاسبي الحديث وبما يتلائم مع متطلبات الشريعة الإسلامية وصولاً إلى اسلامة هذا الفكر .
- ٩- تحويل هذه المقترنات إلى ورقة عمل يمكن من خلالها طرح مجموعة من المحاور الفكرية المحاسبية ويمكن الاستعانة بأقسام وفروع المحاسبة في الجامعات الإسلامية وكيف يمكن صياغة اسلامة هذه الأقسام والفروع .  
والخاتمة أن هذا البحث لا يدعو إلى إلغاء أو استبعاد المفردات الفكرية للمحاسبة المعاصرة وإنما إلى الأخذ بما يوائم الأحكام الشرعية ، إذ لا بد من استيعاب النافع والصحيح من التراث الإنساني عامه والسعى بجد لتجاوزه إلى فضاءات أوسع ، فالإسلام ليس خيارات معرفية مجترة يجري تقديمها ضمن أخرى .

**والحمد لله رب العالمين**

### قائمة المصادر

#### **القرآن الكريم**

#### **أولاً : الأطروحات الجامعية :**

- ١- احمد إبراهيم منصور ، إشكالية العلاقة بين العدالة والكافأة على مستوى التوزيع والنمو في الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، ٤٠٠ .

#### **ثانياً : الدوريات وبحوث المؤتمرات :**

- ١- ثناء علي القباني ، أهم خصائص المحاسبة الإسلامية ، مجلة البنوك الإسلامية ، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ، العدد ٣٣ ، ١٩٨٣ .
- ٢- خليل أحمد خليل ، العلوم الإنسانية وتأصيل المفاهيم ، مجلة الفكر العربي ، العدد ٥٥ ، بيروت ، لبنان ، ١٩٨٩ .

- ٣- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل وعلى جمعة محمد ، بناء المفاهيم دراسة معرفية ونماذج تطبيقية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ط١ ، القاهرة ، مصر ١٩٩٨ .
- ٤- عبد اللاوي محمد ، المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، ج ١ ، هيرندن ١٩٩٠ .
- ٥- غازي عناية ، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية ، المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي ، ج ٢ ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦ .
- ٦- طه جابر العلواني ، المنهجية الإسلامية والعلوم السلوكية والتربوية ، المعهد الإسلامي للفكر الإسلامي ، ج ١ ، هيرندن ، ١٩٩٠ .
- ٧- محمد علي الجندي ، قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٦ .

**ثالثاً : الكتب :**

- ١- أبو الحسن علي بن محمد الماوردي ، أدب الدنيا والدين ، مطبعة الطبي ، القاهرة ، مصر ، ١٩٥٥ .
- ٢- الإمام أبو حامد الغزالى ، إحياء علوم الدين ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٩٣ .
- ٣- أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لإحكام القرآن ، تحقيق أحمد البهروني وأخرون ، وزارة الثقافة المصرية ، القاهرة ، مصر ، ١٩٧٦ .
- ٤- أحمد الريسوبي ، نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي ، المعهد الإسلامي للفكر المحاسبي ، ط ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٥ .
- ٥- سامر مظہر قنطوجی ، فقه المحاسبة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٤ .
- ٦- عبد الوهاب خلاف ، علم أصول الفقه ، الدار المتحدة ، دمشق ، سوريا ، ١٩٥٦ .
- ٧- عمر عبد الله زيد ، الإطار التاريخي والنظري للمحاسبة المالية في المجتمع الإسلامي ، دار البشير ، عمان ،الأردن ، ط٢ ، ١٩٩٧ .
- ٨- فيرنون كام ، نظرية المحاسبة ، ترجمة رياض العبد الله ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، الموصل ، العراق ، ٢٠٠٠ .

**رابعاً : موقع الشبكة العالمية ( الانترنت ) :**

spirit.com.

[www.Islamic](http://www.Islamic)

كتاب الضحايا ، البيهقي .

١- فهرس الترمذى . ٢- مسند أبي يعلى . ٣- مسند أحمد .

**المصادر الأجنبية :**

1-Association of International Accountants press, syllabus cang , paper 15 , Islamic Accounting , Auditing & Banking practice .[www.aia.org](http://www.aia.org) .

2-Fasb, Statement of Financial Accounting Concepts ,No.,4,(SFAC, no. 4 )1980.

3-Fasb., Statement of Financial Accounting Concepts, No.,3

(SFACNo.,4),AICPA,U.S.A.,1980

4-Schroder, Richard G , Mceuller Levis D.Clark Mgtle ,ACCOUNTING THEORY,4<sup>th</sup>., ed., John Wiley &Sons, NEW YORK , U.S.A. 1987 .

This document was created with Win2PDF available at <http://www.win2pdf.com>.  
The unregistered version of Win2PDF is for evaluation or non-commercial use only.  
This page will not be added after purchasing Win2PDF.